جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العـدد الأربعون
الجزء الأول / آب / ٢٠٢٠

طبيعة النظام السياسي العراقي واثره على الوحدة الوطنية وفق دستور ٢٠٠٥

م.م. عفراء رياض محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

م.م. سيف حيدر الحسيني
كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة
E-mail:afraariyadh123@gmail.com

الملخص:

بالنسبة لأي شعب تعتبر الوحدة الوطنية أساس بناء حضارتها ، والتقدم في تطوير كافة المجالات ، فمن الضروري قياس الانسجام بين الطبقات في المجتمع ومن المتفق عليه أن النظام السياسي هو المسؤول والقائم على الوحدة ومن خلال العلاقة التي بنيت بين القطاعات ومجتمعها يشهد المجتمع العراقي منذ نيسان ٢٠٠٣ الكثير من الجدل حول الديمقراطية ومضمون الوحدة الوطنية وأهميتها لكل منها تعود بالنفع على الشعب العراقي وتعتمد عليها وهي ناجحة للقوى السياسية العراقية من أجل دعم آرائهم ومواقفهم. من الواضح أن الديمقراطية في السياسة هي مرجع للوحدة الوطنية ،إذا تحققت الديمقراطية في شكلها الأولي ، فإن الوحدة الوطنية ستتحقق .

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، الوحدة الوطنية

جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العـدد الأربعون
الجزء الأول / آب / ٢٠٢٠

The nature of the Iraqi political system and its impact on national unity in accordance with the 2005 constitution

Assist. Teacher Afraa R. Mohammed
College of political science – university of mosul

Assist. Teacher Saif H. Alhussainy
College of political science – university of Kufa

Summary

for any people the national unity is regarded the base of building their civilization ,progress development of all scopes it is necessary for measure the Harmony between the classes in the society it is agreed that the political system who is responsible and bases for the unity and through the relation which is built between the sectors and it's society the Iraqi from April 2003 is witnessing a lot of debates about the democracy and the content of national unity and their importance of each of them is benefit for Iraqi people and depends upon it and it is successful for Iraqi political forces in order to support their opinions and attitude. it is clear that democracy is the political from of reference for National unity if democracy is achieved in its initial form national unity will be achieved if patriotism is regarded that love of Homeland and feeling of there democracy relation is the virtual bounding and a style of political organization and participation of all the people

Keyword: political system , National unity

المقدمة

ان اهم ما يتفق عليه فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية هو تلك الاهمية والمكانة التي يحتلها النظام السياسي في البلد، كونه يمثل فلسفة وايدلوجية الصفوة الحاكمة في تنظيمها للسلطات ومنح كل سلطة القدر اللازمة من الاختصاصات . وان الكتابة عن النظام السياسي في اي دولة يتطلب البحث والاطلاع على مضامين دستورها وما هي الاليات والكيفيات التي تحددها نصوصه الحاكمة لتوزيع السلطات والاختصاصات بين مؤسساته المختلفة وكيف تؤدي هذه المؤسسات وظائفها كي تحافظ على وحدة الدولة ، ويثير موضوع العراق والاحتمالات التي يمكن ان يستقر عليها اهمية اكاديمية وسياسية ، اكاديميا يتعلق بوجود دولة ، وسياسيا يتعلق بالواجبات التي تقع على القوى السياسية والفئات المثقفة ، لجعل العراق دولة موحدة .وان الوحدة الوطنية في اي مجتمع من المجتمعات تعد ضرورة اساسية ومطلب مهما يقاس على ضوئه مدى انسجام المجتمع وتقدمه وقدرته على تحقيق حالة من الوفاق بين فئاته وقطاعاته المختلفة . ومن المتفق عليه ان النظام السياسي هو المسؤول الاول والاساسي على تحقيق الوحدة الوطنية وذلك من خلال طبيعة توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والمحلية ، ويعد النظام السياسي من الانظمة المختلفة حيث ان نظام الدولة العراقية قد اختلف بالكامل بعد عام (٢٠٠٣) اذا تحول من دولة بسيطة الى دولة مركبة ،ويعد هذا التحول في النظام السياسي ظهرت مشكلة الوحدة الوطنية وهذا ماجسد دافعا للباحث في ان يسلط الضوء على تأثير النظام السياسي العراقي وفق الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ على الوحدة الوطنية.

اهمية البحث: تظهر اهمية هذا الموضوع ببيان الدور الذي يحتله النظام في البلد وضرورة ان تتناغم مواد الدستور مع النظام السياسي بهدف تعزيز الوحدة الوطنية

اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث حول مدى تاثير الدستور العراقي على تحقيق وحدة وطنية وهل ان تطبيق هذه المواد سيخلف فعلا وحدة وطنية؟ :

فرضية البحث:تتمثل في محاولة لفهم طبيعة النظام السياسي العراقي من خلال بعض نصوص دستور ٢٠٠٥ وما تضمنته من توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمحلية وتأثير ذلك على الوحدة الوطنية للبلاد.

منهجية البحث:

سيتم اعتماد المنهج النظمي للبحث في مخارج المعضلة التي اقحم بها العراق وهي معضلة الوحدة الوطنية

هيكلية البحث :

قسم البحث الى ثلاث محاور رئيسة، جاءت على الشاكلة الآتية:

المحور الاول: التعريف بالنظام السياسي والوحدة الوطنية

المحور الثاني : طبيعة الصلاحيات الممنوحة للحكومة الاتحادية والاقاليم بموجب دستور ٢٠٠٥ واثرها على تعزيز الوحدة الوطنية

المحور الثالث :النظام السياسي العراقي واثره على الوحدة الوطنية .

المحور الاول

التعريف بالنظام السياسي

يعرف النظام السياسي (بانه مجموعة عناصر لا يشئ وحيث كل عنصر يمكن ان يوجد بشكل او بحاله مختلفة، واذ كانت التبدلات في الحالات الموجودة تبدو على شكل يمكن قياسها فان المبادئ او العناصر الاساسية يمكن عدها ظواهر متبادلة) وهناك من يرى ان النظام هو انموذج معين لتنظيم ما او مجموعة مواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياتها.(شفيق ؛٢٠٠٧،ص ٨-٩).

وفي النظم السياسية يغير ظهور احزاب جماهيرية او وسائل اتصال جماهيرية في اداء كل الهياكل الاخرى في النظام ويوثر ايضا على القدرات العامة للنظام في البيئة المحلية والدوليه (مهنا؛ ١٩٨٣ ،ص ١٤٦-١٤٧).

والنظام السياسي له معنيان ،فهو في معناه الواسع الشكل الذي يقوم عليه نظام الحكم،اي كيفية تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في داخل المجتمع ما ،اما في معناه الضيق او الدقيق يراد به كيان الحكومة في مجتمع خاص هو شعب الدولة.(السعيد ؛١٩٦٨ ، ص ١-٢).

وهناك من يعرف النظام السياسي بانه(مجموعة من القواعد والاجهزة المتناسقة المترابطةفيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة واهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها،كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها وهذه العناصر وان لم تكن من طبيعة واحدة بل من طبائع مختلفة قانونية ،اقتصادية ،اجتماعية،فانها ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا يكون منهامجموعة متناسقة متفقة).(بدوي؛ ١٩٦٢، ص١٠-١١).

وان لكل نظام سياسي خصائص على الرغم من صعوبة ايضاح مفرداتها في كل نظام سياسي على حدة لكن يمكن اجمال هذه الخصائص بـ (الشكل،البناء ،الهدف،الدور والتخصص وتعقيد التركيب)

وهذه الخصائص متواجدة في كل نظام سياسي بصرف النظر عن اتسامها بالتقليدية او انها متقدمة.(مهنا ؛١٩٨٣، ص١٣٥-١٣٨).

يتضح مما تقدم ان النظام السياسي هو مجموعة من القواعد والاجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها ،وهو يبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة واهدافها ووظفتها ،ومركز الفرد منها ،كما يحدد عناصر القوى المختلفة التي تحمي الجماعة.

٢ -التعريف بالوحدة الوطنية:

من المشكلات التي باتت ملازمة لبنية الدولة ،هي الوحدة الوطنية،فلقد برزت هذه المشكلة نتيجة عوامل موضوعية وذاتية وداخليه .

ان تحديد مفهوم الوحدة الوطنية ووضع تعريف لها يعد مسالة ضرورية،ذلك لان احد سبل تجاوز هذه المشكلة يكمن في تحديد ماهيتها وحدودها والذي سيجنبنا بطبيعة الحال الوقوع في ضبابية المفهوم اذا ما استعمل لغايات بعيدة اصلا عن المعنى الحقيقي لها.

ان مفهوم الوحدة الوطنيةنجده يتالف من عنصري الوحدة والوطنية وان اندماج هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم ،فالوحدة تعني تجميع الاشياء المتفرقة في كل واحد مطرد ،اما مفهوم الوطنية فقد اختلف فيه الباحثون فهناك من يرى هي انتماء الانسان الى دولة معينه ،كحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها على عد ان الدولة ماهي الا جماعة من الناس تستقر في اقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة.(الطماوي ؛١٩٧٤ ،ص١٧).

كما عرفها الدكتور (صادق الاسود)بانها(صهر العناصر السكانيةفي وحدة اجتماعية هي الامة وتنظيمها من في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات ومؤسسات الدولة.او بعبارة اخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعيا والتقدم بها الى المنظمومة الدولية في هيئة مستقلة ذات معالم وطنية مميزة عن الدول الاخرى.(الاسود ؛١٩٧٠، ص ١٣٩).

وهناك تعريفا اخر للوحدة الوطنية(وجود نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة واطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي تبين النظام السياسي واعضاء الجماعة الوطنية من جانب وبين الجماعات الاثنية المختلفة بعضها عن بعض من جانب اخربحيث يتحقق التفاعل والتلاحم بين جميع اعضاء الجماعة الوطنية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنيه المختلفة او خلفياتهم الثقافية السياسية والفرعية او انتماءاتهم الاقليمية او القبلية (البغدادي ؛١٩٩٣ ،ص ٢٩١ -٢٩٤).

على الرغم مما تقدم من تعاريف قد اسهمت في توضيح المفهوم حسب الرؤيا التي يعتقدها كل كاتب لذلك يتبين ان الوحدة الوطنية هي شعور عند الافراد للتقارب والترابط تدعوهم الى العمل المشترك عن طريق الاطار السياسي.

المحور الثاني

طبيعة الصلاحيات الممنوحة لحكومة الاتحادية والأقاليم بموجب دستور ٢٠٠٥ وأثرها على تعزيز الوحدة الوطنية .

مع تعثر الاحتلال الأمريكي وارتباك مشروعه السياسي وصدور الدستور العراقي الدائم (٢٠٠٥) اصبح التلويح بتقسيم العراق الى ثلاث مناطق فيدرالية يأخذ بعداً علنيا ولم يعد يخفي قادة كبار في الإدارة الأمريكية انذاك ان خيار التقسيم بات أمراً استراتيجياً للإدارة الأمريكية للتخلص من مأزقها المستفحل في العراق(العزاوي ؛٢٠٠٩ ،ص١١٦).

ولقد كتب وزير الخارجية الامريكية الأسبق هنري كيسنجر كثير من المقالات التي تدعو الى تقسيم العراق الى دويلات ثلاث، والسبب كما يراه كيسنجر ان العراق أنشئ لأسباب جيو سياسية ولا يمكن توحيده بمؤسسات تمثيلية ولهذا سوف يتجه بعد حين الى الأوتوقراطية او يتفكك الى عناصره الاثنية المكونة له ، اذ االبلدان العاجزة عن بناء مؤسسات مركزية ديمقراطية يصبح تفكيكها خيارا ، فضلا على الحرب الاهلية المفتوحة على حد وصفه (مجموعة باحثين ؛٢٠٠٤ ،ص٦٤٦).

ثم بعد ذلك جاء مشروع بايدن في ايلول ٢٠٠٧ ليكرر دعواته السابقة الى تقسيم العراق الى ثلاث كيانات سنية وشيعية وكردية تحت مظلة حكومة مركزية ضعيفة .

واكد بايدن بان بموجب هذه الخطة سيتشكل كيان للسنة غرب العراق وكيان للشيعة في الجنوب فضلا عن اقليم كردستان في الشمال مشيرا الى ان مدن بغداد وكركوك والموصل ذات التنوع الديومغرافي شهدت تطهيرا جعلها مؤهلة بدورها لان تنخرط في هذه الكيانات(العزاوي؛٢٠٠٩ ص١١٨). وهكذا نجد ان الدستور ومشروع بايدن متفقين على إضعاف الحكومة المركزية من خلال طبيعة الصلاحيات الممنوحة للحكومة العراقية الاتحادية والأقاليم .

فعند التمعن في مواد الدستور نجد ان هناك متغيرات رئيسية ادت دورا محوريا ،في معظم التجاذبات التي حدثت بين مختلف الأطراف السياسية على الساحة العراقية وهي مثلا المشاركة في السلطة ، توزيع الثروات ، فالملاحظ ان موقف الأطراف السياسية العراقية من هذه المتغيرات يتسم بعد بالثبات او غياب الرؤية بعيدة المدى ، وعدم تحديد الأولويات والأهداف للجماعات العراقية المختلفة ، إضافة

الى عدم فهم واضح للنظام الفيدرالي ، فضلا عن التذبذب في المواقف ،وكل هذا وغيره بلاشك يؤثر سلبا على الوحدة الوطنية العراقية.

اولا : اشكالية المشاركة في السلطة

يعني حكم الأكثرية البسيطة في مجتمع متنوع ومتعدد الانتماءات ، إن الأقليات قد تتعرض للتهميش والحرمان من بعض الامتيازات الحقوق ،وهذا يجعل الحكومة المركزية تبدو غير شرعية في نظر الأقليات ، والنتيجة تعني رفض الأقليات الممارسات الديمقراطية ، ثم اتجاه تلك الأقليات إلى الحكومات الإقليمية من اجل حماية نفسها من ظلم الأكثر في المركز ، ومشاركة السلطة في المركز هي وسيلة أولية للوحدة في الأنظمة المنقسمة ، وهي تعمل على تقوية الحكومة المركزية لا إضعافها (البكري ؛٢٠١٢ ،ص٩٤).

وان أهم ما يميز الاتحادات الفيدرالية هي التوزيع الدستوري للصلاحيات التشريعية والتنفيذية والموارد المالية ، لكن شكل توزيع السلطات ونطاقه قد يكون متفاوتا بشكل كبير ، ففي بعض الدول مثل كندا وبلجيكا شدد الدستور على الصلاحيات الحصرية في كل نظام حكومي ، فيما قامت بعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وألمانيا بتخصيص مناطق أساسية لتأثير صلاحيات السلطتين معا حسب الدستور ، فمن جهة تقع المسؤولية التنفيذية تجاه مسألة معينة ، عموما في بعض الاتحادات الفيدرالية كالولايات المتحدة ، كندا ، استراليا ، على عاتق النظام الحكومي نفسه الذي يتولى المسؤولية التشريعية تجاه تلك المسألة ومن جهة أخرى فان العديد من الاتحادات الفيدرالية الأوربية ، ألمانيا ، النمسا ، سويسرا ، يتضمن الدستور بندا شرطيا يخص الولايات بإدارة معظم التشريعات الفيدرالية ، وهكذا من حيث الصلاحيات التشريعية ، وتعتبر ألمانيا أكثر مركزية من كندا لكنها أكثر مركزية منها من حيث الصلاحيات التنفيذية (واتس ؛٢٠٠٦ ،ص٢٦).

ان الدساتير الفيدرالية انتهجت منهاجا مختلفا في توزيع السلطات بين المركز (الحكومة الاتحادية) والحكومات الإقليمية (المحلية) فمن تلك الدساتير ما نصت على سلطات وصلاحيات الإقليم بشكل حصري وما يتبقى من تلك السلطات تكون للحكومة الفيدرالية(المركز) مثل بلجيكا واسبانيا(واتس ؛٢٠٠٦ ،ص ٣٩-٤٠).

اما عن الدستور العراقي فانه من الدساتير التي سلكت نهجا مبنيا على تحديد السلطات الحصرية لحكومة الاتحادية ، مكتوبة في الفقرات التسع من المادة (١١٠) وفي الوقت نفسه نصت على

اختصاصات مشتركة، وهي المذكورة في الفقرات السبع من المادة (١١٤) إضافة إلى تطرقه لصلاحيات وسلطات أخرى من المواد (١١٢/١١١/ ١١٣) من دون ان يصنفها ضمن السلطات الحصرية للحكومة الاتحادية ا وان يصنفها صراحة ضمن السلطات المشتركة أيضا .

ويرى الباحث ان هذا يؤثر على دور الحكومة المركزية ويعمل على إضعافها وعدم السيطرة على كل الاختصاصات وبالتالي يؤدي الى زعزعة الوحدة الوطنية للبلاد ،وهكذا نلاحظ ان المواد والفقرات التي تناولت اختصاص وصلاحيات الحكومة الاتحادية بانه قد تم إضعاف الحكومة الاتحادية ، حيث ان المادة (١١٥) من الدستور قد أعطت الحق لكل الأقاليم والمحافظات الغير منتظمة في اقليم بان الأولوية تكون لقانون الأقاليم في حالة اذا حدث خلاف بينهما على ان لا يكون ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ، وقد سمح الدستور ايضا بان يكون هناك مكاتب وسفارات وبعثات تمثل الاقاليم ، وهناك من يرى ان كل هذه النصوص تعتبر مدخلا مهما للانفصال عن العراق وتشكيل أقاليم متعددة وإضعاف سلطة المركز (حسن ؛٢٠١٤،ص١٣٣).

ثانيا:اشكالية توزيع الثروات الطبيعية بين الحكومة الاتحادية والأقاليم .

يختلف حكم الدستور العراقي بخصوص مختلف الثروات الطبيعية والثروات الطبيعية هنا يقصد بها كل المعادن من غير النفط والغاز.

إذ نجد ان المادة(١١٥) من الدستور العراقي اشارت الى ان""كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم ولمحافظات غير المنتظمة في اقليم ....الخ "" وذلك يعني ان الثروات الطبيعية باستثناء النفط والغاز كالحديد والزنك والنحاس والذهب والماس والفحم واليورانيو وغيرها من المعادن ، هي من اختصاص حكومات الاقاليم حصرا لانه لم يرد لها ذكر في المادة (١١٠) الخاصة بتحديد الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ولا في المادة (١١٤) الخاصة بالاختصاصات المشتركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم (البرزنجي؛ ٢٠٠٥ ،ص٢٥).

وبناء على ذلك تملك حكومات الاقاليم حق استثمار هذه المعادن والبحث عنها واستخراجها وادارتها وبيعها وتصديرها او استخدامها للصناعات المحلية اي انها تملك حق التصرف بها بكل انواع التصرفات المادية والقانونية لاستثمارها على الوجه الذي تراه مناسبا لا يشاركها فيها احد ، وهذا ما يسمح بان يكون هناك إبرام لعقود مع دول مختلفة دون الرجوع الى الحكومة الاتحادية بما يعمل على إضعاف دور الحكومة الاتحادية وعدم سيطرتها على الأمور .

النفط والغاز

قد يشكل النفط محورا رئيسيا من محاور الصراع السياسي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وكلنا نعلم أن احد أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق هو النفط ، حيث يعد العراق وفقا

للتقديرات العالمية من اكبر خزانات النفط في العالم اذ يكون اكبر احتياطي نفطي عالمي بعد المملكة السعودية ، وفقا لتقديرات نقلتها مجلة

الاكونومست عن شركة بريتش بيروليوم البريطانية العملاقة على أساس معدلات إنتاج النفط عام ٢٠٠٥ فان احتياطي العراق النفطي سيظل الأكثر من ١٠٠ عام مقبلة (العزاوي ؛٢٠٠٩ ، ص٩٣). ولقد افرد الدستور العراقي مادتين لمعالجة موضوع النفط والغاز وهما المادة (١١١) و (١١٢) حيث نصت المادة (١١١) ""النفط والغاز هما ملك الشعب لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات" ونصت المادة (١١٢)

تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، مع تحديد حصة محددة للإقليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك ، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون (دستور العراق ٢٠٠٥).

ولاشك ان اول ما نلاحظه في هذه المواد إنهما لم يتطرقا الى الحقول المستقبلية وهذا يعني ان تلك الحقول ستكون من اختصاص حكومات الإقليم التي توجد فيها على وجه الانفراد ، ولا تشاركها فيها الحكومة الاتحادية ولا يشملها القيد الوارد في الفقرة أولا من المادة ١١٢ بخصوص التوزيع المنصف لوارداتها ،لان ذلك القيد بصريح العبارة مقصور على الحقول الحالية ، كما ان المادة (١١٥) ذكرت انه كل ما لم ينص عليه بالصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات وهكذا نجد أن لم يكن هناك حديث عن أي حقول مستقبلية كما بين سابقا .

أما ما يخص الحقول الحالية فلقد رأينا المادة ١١٢ تقول انه يكون هناك إدارة مشتركة من قبل الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم المنتجة ، وأول سؤال يطرح نفسه ما هو المقصود بالحقول الحالية ؟ في مؤتمر البحر الميت الذي نظمته الأمم المتحدة حول النفط والغاز ، حيث فسرها عدد من خبراء النفط العراقيين بأنها تشمل كل حقل مكتشف حتى وان لم يجر استخراج النفط والغاز منه ولكن

النص الدستوري يقول بان مفهوم الحقول الحالية يقتصر على تلك الحقول التي كان يستخرج منها النفط والغاز فعلا (البكري ؛٢٠١٢،ص١٠٦).

ونلاحظ من نص المادة (١١٢) ليس للحكومة الاتحادية الانفراد بالحقول ولكن لابد من إشراك حكومات الأقاليم المنتجة للنفط في إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية ، أي بعبارة أخرى على الحكومة الاتحادية بموجب هذا النص على(سبيل المثال) إشراك مجلس محافظة كركوك في إدارة الحقول المنتجة في حدود محافظة كركوك ألان .

وهكذا من خلال هذه المواد وإعطاء صلاحيات واسعة للأقاليم فإنها تعتبر صلاحيات غير جامعة وتقود الى الفرقة والتجزئة والتباعد والتنافس غير المشروع وان الدستور يفتقر الى ما يعزز وحدة العراق

وهناك من يضيف على مسألة ازدياد صلاحيات الأقاليم على حساب المركز بأنها جاءت بمثابة تشريح لخارطة العراق وإنها لا تهدف إلى تعزيز وجود دولة موحدة وكيان سياسي موحد وإنما تفتيت اللحمة الوطنية والسكانية تمهيدا لإقامة دويلات مجهرية منفصلة عن العراق (بجك ؛٢٠٠٦ ،ص٩٨).

وأيضا من قام بتشبيه مواد الدستور التي خولت الأقاليم على حساب المركز بأنها عبارة عن ألغام او زوائد دودية متورمة من الممكن أن تنفجر في أي لحظة جاعلة وحدة العراق في خطر (فياض ؛٢٠٠٩،ص١٥٩).

مما سبق يبدو: ان تحقيق هدف إضعاف السلطة المركزية وتقوية السلطات المحلية في العراق كان مخططا لها مسبقا حيث أنها لم تأتي عن طريق الصدفة ، حيث قدمت إدارة الرئيس الامريكي الاسبق(جورج بوش)أموالا كثيرة لمؤسسات أمريكية تعنى بالإدارة والحكم اللامركزية مثل مؤسسة (Research Triangle L Institute) بهدف مساعدة وتدريب كوادر عراقية على الإدارة وتنمية المهارات في الحكم الذاتي المحلي والمؤسسات المدنية وغيرها من القضايا التي تخفف من صلاحيات الحكومة المركزية ، وهناك العديد من المؤسسات التي انتهجت نفس المنهج وأكدت على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع إعطاء صلاحيات اكبر للحكومات المحلية ، وتحويل العراق من دولة مركزية هرمية السلطة إلى شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية والنظام الفيدرالي (احمد ؛٢٠٠٣،ص٦٧).

ومهما يكن يجب الإقرار ان بعض مواد الدستور سابقة للوعي الاجتماعي ومتجاهلة طبيعة المجتمع وتنوعاته القومية والدينية والطائفية ، مما يلزم القوى والأحزاب السياسية وأبناء الشعب عموما الحريصين على وحدة العراق التصدي لكل المحاولات التي ترمي الى تمزيق العراق ومواجهة هذه

الدعوات بتعميق الوعي لدى المواطنين وإشاعة حقيقة الأضرار المحتملة لها وتباين تأثيراتها على وحدة الشعب والوطن (العاني ؛ 2008،العدد ١٦٧٥٥).

المحور الثالث

النظام السياسي واثره على الوحدة الوطنية العراقية

يلعب النظام السياسي دورا كبيرا في تعزيز الوحدة الوطنية لاي مجتمع ،فالتفاعل الايجابي بين النظام السياسي والمجتمع هو الذي يبرز نوعية الثقافات السائدة في المجتمع،وان اسلوب تعامل النظام السياسي في رفع الوعي السياسي للمجتمع وتهيئته وتربيته على الادوار السياسية على وفق اسلوب ديمقراطي يمهد الى ثقافة سياسية مشاركة موحدة قائمة على التوازن والاهلية السياسية للمواطن من خلال اسلوب المساواة والتزام النظام السياسي بعدم التجاوز على حدود الدستور والتزام المجتمع بسياسات ذلك النظام ، واامورا كهذا تعد اسسا لبناء المجتمع (الزبيدي ؛٢٠١٤،ص٩١)

وفي العراق تعد قضية الوحدة الوطنية من اعقد المشكلات منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ويعود ذلك لاسباب عديدة ابرزها:التكوين السياسي و الاثني والديني والقومي ،اذ عمدت الانظمة السياسية المتعاقبة على توظيف سياسة القسر والاكراه وبمستويات متباينة في اطار تنظيم الاسس القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة اكثر من اعتمادها على اسس الرضا والطواعية والتعايش السلمي ضمن اطار المساواة في الدور والمكانة مما انعكس سلبا على النسيج الاجتماعي وقوض العديد من اسس الاندماج بين مكوناته المختلفة بل وحتى داخل تلك المكونات ذاتها (جواد ؛٢٠٠٥ ،ص١١١-١١٢).

كما اتسمت سياسة هذه الانظمة في الاغلب الاعم بالشمولية والمركزية المفرطة ، وكانت سببا اساسيا في عدم ايجاد الحلول الفعلية لمشكلة الوحدة الوطنية ،اذكان هناك دائما جزء كبيرا من مكونات الشعب العراقي مهمشا ومغيبا واعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع اي تهديد يمس وجودها في السلطة او تحسبه تهديدا للوحدة الوطنية حسب فهمها ،وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءا من سياسيات العراق الحديث ثم عادت القضية تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام السابق في ٢٠٠٣\١٤١٩ ومارافقه من انهيار كامل لمؤسسات واجهزة الدولة مما اتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الاساسية والاقليات ان تعبر عن نفسها(ابراهيم ؛٢٠٠٧،ص١٤).

ولكي يستطيع النظام السياسي العراقي تحقيق وحدة وطنية شاملة يجب ان يكون هناك تطوير لقدرته على ممارسة سلطته السياديه على اقاليم الدولة كافة ،سواءكانت هذه السيادة قانونية او فعليه ،ذلك

لان اي انحسار في هذه القدرة سوف يحد لا محاله من قدرة السلطة السياسية على التدخل في محتلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،مماسينعكس سلبا على استمرار بقاء الجماعة الوطنية ددداخل كيان الدولة الواحدة.

وعليه، يحاول الباحث في هذا المحور أن يقف بإيجاز على أهم المقومات والمعوقات التي تواجه تحقيق الوحدة الوطنية في العراق، وعلى ضوء التقسيم الآتي:.

١ –مقومات الوحدة الوطنية العراقية

إنّ بناء اسس متينة تعمل على بناء وحدة وطنية بين فئات المجتمع تحتاج الى مقومات، وهذه المقومات تؤسس لبناء سليم لبنية الدولة وإستقراها، وابتعادها عن التمزق والتمترس الديني والقومي والطائفي والقبلي، ولذلك فإنّ اي مجتمع ومنها المجتمع العراقي يحتاج الى عده مقومات لبناء الوحدة الوطنية فيه، ومن أبرزها :

١ –شكل ومضمون النظام السياسي: اذ تقع على عاتق النظام السياسي وبدرجة اساسية مسئولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية ،فطبيعة النظام السياسي وخياراته تلعب ادوارا اسياسيا ايجابا او سلبا في توفير المناخ الوفاقي ،فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح الجميع ،ويلبي حاجاتهم ويشبع رغباتهم وتحقيق اعلى درجات العداله والمساواة فيما بينهم ،سيكون قد خطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن(مهدي ؛٢٠١٢،ص٥)

والنظام السياسي الذي ينطلق في سياساته وخياراته من مفهوم الدولة للجميع ،وبالجميع ويؤسس وظائفها وادورها المختلفة تبعا لذلك المفهوم ويفتح مشروعاتها ومؤسساتها وهياكلها ومناجها ومسؤولياته لكافة مكونات المجتمع دون تحيز لهذه الفئة او تهميش لتلك سيكون قد قطع شوطا في خلق شعور الانصاف والعداله بين مواطنيه(عبدالقادر ؛٢٠٠٩،ص٦)

والنظام السياسي الذي يبسط مبدا الشراكه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفعلية بين المركز والاطراف ويعمل على ترسيخ النظام اللامركزي تحقيقا للتوزان والتوافق في توزيع الحقوق والواجبات والمهام الوطنية ويعطي الاطراف والاجزاء هامشا اوسع في تملك وتسير المؤسسات الاداريه والوظائف الحياتية(المعرفة ،السلطة،الثروة)سيكون اكثر اقناعا بامكانية تحصيل وحدة طنية حقيقة وايجابيه وبالمقابل فان تجارب الانظمة الدكتاتوريه دون استثناء برهنت صعوبة ان لم يكن استحالة بناء وحدة وطنية حقيقية منيرة بل ان شواهد التاريخ البعيدة والقريبة توكد بجلاء بان الانظمة الدكتاتورية تمثل اقصر الطرق الى الانقسام والتفكك في المجتمعات والدول بل تناصرها وتقاتلها (ابو عامر؛٢٠١٢، ص٦) .

٢- **الشعب:** بمكوناته وشرائحه المختلفة النظام السياسي وحده لا يمكن ان يخلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية هو بحاجة الى جهد الشعب بكافة مكوناته باحتسابه المكون الاساسي للدولة،فالشعب برموزه الدينية والشعبية،وفعالياته السياسية والفئويه ،يمثل ركن اساس وعمود فقري في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق خيار التوافق الاهلي ،وفق عدد من النزاعات منها: ان تتهيا مكونات الشعب المختلفة لقبول بعضها البعض نفسيا وعقليا وسلوكيا ، فالقبول يعني بالضرورة الاعتراف بالاخر وجودا وفكرا ومشاركة ، واحترام ماتحمله من توجه وما يتخذه من مواقف في اي مجال كان،ومن ثم تاتي خطوة هامه تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ووطنيا اذلا تعايش بدون انفتاح وتواصل وتفاعل(عبدالقادر؛ ٢٠٠٩، ص٧)

٣-**مدى تحقق الحرية** في الدولة وترتبط هنا الحرية بالعداله ،فالعدل يولد الحرية والتسامح لكن لن تكون هناك حريه بدون وجود ديمقراطية تحقق حرية الفكر للفردداخل الدولة(مهدي ؛٢٠١٢،ص٢٠) وتتجلى حرية الفكر في مظاهر متعددة منها حرية التعبير عن الراي بوسائل التعبير المختلفة شفاهية وكتابية ورسميا...الخ.

وبناء على ذلك يقع على الدولة مسؤولية اقامة نظام ديمقراطي يحقق الحريه لجميع ابناء الشعب وبالتالي تحقق لهم حقوقهم كاملة مما سيقود الى المساهمة في تعزيز مقتربات الوحدة الوطنية في العراق فضلا عن ان للدولة الحريه في محاسبة من يسعى لتقويض ركائز الوحدة الوطنية ،او يسهم في اضعافها من خلال تعصبه العشائري او الاقليمي او الطائفي او الاثني بهدف الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها وبذلك تعزز الوحدة الوطنية في العراق.

٤- **:احترام الثقافة الوطنية للدولة ولابناء الوطن:** تعد الثقافة الوطنية مفهوما مركبا يحتوي على المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والاعراف والقدرات والعادات التي حصل عليها الانسان كعضو في المجتمع،ومن الجدير بالذكر ان كل جماعة وطنية لايمكن ان تتطابق مع غيرها في سماتها الاساسية والروحية والمادية والفكريه والعاطفية كما توجد ثقافات عديدة داخل المجتمع(الهيتي ؛٢٠٠٥،ص١٣٨)وان وجود هذا التنوع لايؤثر سلبا في تماسك الجماعة الوطنيه او تلاحمها ولايقوض وحدتها الوطنية لان مثل هذا التنوع الثقافي لو احسن توظيفه فانه لن ينال من الثقافة الوطنية الشامله بل قد يثريها ويغذيها ،فعلى سبيل المثال التراث للجماعة ما في الدولة يساهم في رفع مكانة جميع افراد الدولة حتى لو لم يتعلق ذلك التراث بهم لان الاخرين من سكان الدول الاخرى لايميزون بتبعية هذا التراث ،بل يعتبرونه لكل سكان الدولة.(ابراهيم: ؛٢٠٠٧،ص٩٧)

وهنا يبدا دور النظام السياسي فاذا تبني سياسة واحدة وجامعة ونشرها على مجموع افراد الجماعة الوطنية مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية سوف يسهل من عملية بناء وحدة وطنية متماسكة.ان انتماء الفرد الى الثقافة الوطنية العليا هو اساس الانتماء الى الجماعة الوطنية لانه قاعدة المساواة في الاشتراك في السلطة فسيطرة الثقافة العليا على الثقافات الدنيا تلغي التفاوت في الاشتراك في السلطة حيث ان هذا التفاوت الذي يقوم عليه في بداية العزل السياسي لبعض الجماعات يولد من فقدان ثقافة عليا مشتركة كما ان الثقافة العليا لاتصبح شاملة وشموليه بالمقارنة مع الثقافات الدنيا الا ان محركها يكون بناء الدولة لابناء المذهب(عبدالقادر ؛٢٠٠٩،ص٨)

وفي العراق فان بناء ثقافة سياسية وطنية تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان والتعدديه يتطلب وقتا وممارسة في ان واحد ،فزج العراقيين ومن خلال موسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية في الانشطة المرتكزة الى الحوار والتسامح وممارسة حقوقهم الانتخابية بحريه والتمتع بحرياتهم الاساسية يسمح في نهاية المطاف بتبلور وعي ثقافي ملازم للديمقراطية فتحقق الوحدة الوطنية في المجتمع العراقي الذي تتعدد فيه الثقافات والاديان والمذاهب والاعراق يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع،كما يتطلب تعاونا متبادلا مابين مكونات النظام السياسي بضمانها الحقوق والحريات من جانب وفئات المجتمع المتعددة بتعاونها مع النظام السياسي من جهة اخرى على ان يتم الانضواء تحت لواء الهويه الوطنية العراقية مع الحفاظ على الهوية الثقافية الفرعية وعدم تفضيل الاخيرة على الاولى(ابراهيم ؛٢٠٠٧، ص٩٨) .

معوقات الوحدة الوطنية

١. **المعوقات السياسية**
٢. **المعوقات الاقتصادية**
٣. **المعوقات الاجتماعية-الثقافية**
٤. **المعوقات المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية.**

هناك العديد من المعوقات التي تمنع تحقيق الوحدة الوطنية وهي:

١- **ترسبات الاستبداد السياسي** حيث ان من المسائل المهمة والحيوية هو ان يكون تراكم الخبرات السياسية الموجودة في البلاد والتي تخدم المسيرة التدريجية على درب الديمقراطية الوطنية لان عملية بناء الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية لن تاتي عن طريق وصفة طبية جاهزة يتبعها المواطن العراقي بل هي عملية صيرورة سياسية واجتماعية وثقافية تربوية معقدة فضلا عن اضافة نقاط اخرى كتسييس الهويات الجزئية الغير وطنية ، فمشكلة العراق لا تكمن في وجود الهويات الاثنية المحلية او تنوعها،

انما في تسييسها والتي اتخذت في اغلب الاحيان صيغة التسييس العنيف المسلح، بعد ان كانت مغلفة بغطاء عقائدي تحت مسمى القومية العربية في عهد النظام العراقي السابق، سيما هويات الاشوريين والتركمان التي يمتلك كلا منهما خطاباتهما القومية الخاصة حول اصليهما.

كما ان النخب العراقية الحالية لا تمتلك جذوراً عميقة في العراق، فهناك خلافات سنية–سنية، شيعية – شيعية ، وكردية–كردية، وشيعية–سنية–كردية. كلها تعيق تحقيق الوحدة الوطنية العراقية.

ناهيك عن غياب المؤسسات السياسية الموجهة لبناء السلام وتحقيق الوحدة الوطنية . فضلا عن انعكاسات ظاهرة الفساد، سيما الفساد السياسي على عملية تحقيق الوحدة الوطنية العراقية فالفساد يؤدي الى تصاعد النعرات والعصبيات القومية والقبلية والطائفية، وهو تعبير عن اخفاق أي نظام سياسي في معالجته، ويؤدي الى اخفاقه في بناء الوحدة الوطنية، ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي وتعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المُستمر. (كشاش ؛١٩٨٧،ص٤٨).

وبما ان الثقافة السياسية الوحيدة التي سادت في العراق في معظم فتراته هي الاستبداد والخضوع، وفي ظل هذا الاستبداد غابت الكثير من مواصفات القائد المثالي التي تتلخص في ضرورة التقارب بينه وبين الناس ، وان يلتزم بعهوده ومواثيقه التي يقدمها لشعبه والشعوب الأخرى (سلامة؛ ١٩٨٧،ص١٢٢).

وإذا كانت لترسبات الاستبداد دورا في تشويه الثقافة السياسية لمواطن العراقي إلا أن ذلك لا يجب أن يدفعنا للتشاؤم لان واقع الحال يؤكد أن هناك نماذج عديدة في العالم ربما لم يكن استبداد حكامها من نوع استبداد حكامنا، إلا أنها نجحت في تحقيق خطوات نحو الديمقراطية واستطاعت أن تعزز وحدتها الوطنية ، مثل دول أوروبا الشرقية التي كانت راكدة تحت الحكم الشمولي الشيوعي او حتى ألمانيا في ظل النازية وايطاليا في ظل الفاشية (عبدالله؛ ٢٠١٠،ص٣٠٢).

٢– **كما ان العامل الاقتصادي** يلعب دوراً الوطنية من خلال الاثار الاقتصادية ودورها في عدم تحقيق الاستقرار داخل البلدان ا،وخصوصاً فيما يتعلق باختلال اهيكل الانتاجي، والبطالة مهماً في التأثير على الوحدة ، والتبعية الاقتصادية والمديونية الخارجية..

٣– **العوامل الاجتماعية:** العشائرية والطائفية والمذهبية والعرقية ،حيث من العوامل التي تؤثر على تعزيز الوحدة الوطنية هي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، وهنا يجب القول ان التعددية ليست عيبا في ذاتها ولكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية بلورة صيغة سياسية مناسبة تسمح بتحويلها الى مصدر قوة واثراء وفي العراق يعتقد البعض بان هناك صعوبة في تحقيق الوحدة

الوطنية ، ذلك لعدم وجود مجتمع متجانس أصلا بسبب وجود الانقسامات الاجتماعية (كينث؛ ٢٠٠٣،ص١٢٣).

وإذا كان هذا الرأي قد طرح بعد سقوط النظام السياسي السابق فإننا لو رجعنا إلى بدايات تأسيس الدولة العراقية لوجدنا ان واحدة من الملاحظات التي آثارها الملك فيصل الأول وجود هذه الطبيعة الانقسامية في المجتمع العراقي اذ يقول الملك فيصل الاول

"" أقول وقلبي مملوء أسى انه من المعتاد لا يوجد شعب عراقي بعد بل تكتلات بشرية خالية من فكرة وطنية مشبعة بتقاليد وأباطيل لا تجمع بينهم جامعة "" ويجدر بنا ان نركز على طبيعة أخرى كانت مرافقة لهذه الانقسامات الا وهي مسألة الانصهار الثقافي والاجتماعي والعرقي بين مكونات المجتمع العراقي التي من شأنها أن تحقق التعايش بين هذه التكوينات (عبدالله؛ ٢٠١٠،ص٣٠٢).

ولو نظرنا إلى طبيعة المجتمعات في دول العالم قاطبة لوجدنا ما يزيد عن ٩٠ دولة هي ذات تعددية عرقية ودينية وقومية وطائفية ومع ذلك استطاعت في غالبيتها تحقيق خطوات جيدة نحو الديمقراطية رغم اختلاف مستوياتها ما بين دولة وأخرى (فان دان بيرغ ؛١٩٨١،ص٦٢).

٤-المعوقات المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية

فالمعوقات المؤسساتية الرسمية تكمن في ان الدستور العراقي الدائم لعام٢٠٠٥ وهو ينشئ دولة جديدة، فهو يؤسس لعقد اجتماعي / سياسي بين مكونات الشعب العراقي، بيد ان مسارات العمل الدستوري في العراق لم تتجه بالشكل الصحيح الذي يمكن من خلاله انتاج بنية مؤسساتية مستدامة، أو بلورة هوية وطنية عراقية تنمي مشاعر الانتماء الوطني وتغلبها على مشاعر الانتماءات الفرعية. صحيح ان وثيقة الدستور العراقي تتضمن عدد من المواد الحضارية المتقدمة، الا ان ذلك لا ينفي وجود مواد اخرى تثير الجدل والانقسام والباعثة على تهديد نسيج المجتمع العراقي بالتفكك. ففي قراءة بسيطة لديباجة الدستور توضح مدى تركيزها على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسة التي كثيرا ما تثير اليها دساتير العالم لتحقيق الوحدة الوطنية.

اما على الصعيد غير الرسمي ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في العراق التي كانت احد اهم اسباب ضعف الوعي الوطني الجماهيري العراقي، بسبب عجز تلك المؤسسات عن ترسيخ وتجذير مفهوم المواطنة (الضعيف اصلا) في الوعي الجمعي العراقي، وهو ما انعكس سلباً على عملية بناء هوية وطنية عراقية. غياب مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والتي تكون مستقلة عن الدولة ، وان المساحة الموجودة بين المواطن والسلطة والتي يفترض أن تعمل في إطارها مؤسسات المجتمع المدني المستقلة كانت ضعيفة جدا .

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد تغير الوضع ولكن بصورة بطيئة جدا ، حيث إنها توافرت لكن بشكل جنيني وبدائي ، وإذا ما تخيرنا ما بين غياب مؤسسات المجتمع المدني ووجودها الجنيني هذا او القاصر زمنيا وانجازاتنا فإننا نميل لوجودها لأنه مهما كانت مساوئها فإنها أفضل من غيابها وتلتزم بقاعدة أساسية مفادها ان مساوئ الديمقراطية أفضل بكثير من محاسن الديكتاتورية (عبدالله؛ ٢٠٠٥، ص٩) .

الخاتمة

بعد ان استعرضنا مفهوم السياسي العراقي واثرها على الوحدة الوطنية توصلنا الى عدة من الاستنتاجات

١-تبني خيار الديمقراطية الوطنية فهي الحل الامثل لبناء دولة ذات اسس متينة.

٢-تعديل بعض مواد الدستور الخاصة بتوسيع الصلاحيات وتوزيع الثروات الطبيعية بين الحكومة الاتحادية والاقاليم.

٣-ضرورة استحداث مجلس خاص يعنى بالوحدة الوطنية يظم جميع التيارات والقوى السياسية ويمثل كل اطياف المجتمع.

٤-تحقيق تفاعل سياسي واجتماعي بين الشعب والنظام السياسي .

٥-نحن بحاجة ماسة الى وجود برامج وطنية داعمة ورئيسية تدعم من قيم الانتماء والمواطنة ،وتعزز من خلالها مفاهيم الوحدة الوطنية داخل المجتمع.

٦-طرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند الى فكرة المواطنة الصادقة بغض النظر عن الجنس والعرق والطائفة واحتساب رابطة المواطنة هي المعيار المشترك.

٧-ان يكون هناك اختيار وترجيح اية وسيلة ممكنة للحفاظ على الوطنية وإعطاء الأولوية لكل المبادرات الاقناعية الطوعية وليس الاكراهية مثل الحلول السلمية يعدها البديل الأفضل والاوجب من العنف

٨-ان تكون هناك خطوات تدريجية لمواجهة المشكلات وان يكون هناك نوع من العقلانية والحكمة في مواجهة الأزمات وإعطاء الحلول المناسبة بجميع الأطراف وان لا تكون هناك محاباة لطائفة معينة او فئة معينة ، اذا كل تلك الامور تساعد على تعزيز الوحدة الوطنية والتمسك بخيار الوحدة الوطنية .

المصادر:

١- احمد العاني، تشكيل الأقاليم في العراق ومخاطره في الظروف الراهنة، صحيفة الجريدة، 2008العدد ١٦٧٥٥، ينظر الرابط: Www. Aljaredeh. Com

٢- باسيل يوسف بجك ، قراءة قانونية لمستقبل ووحدة شعب العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦،ص٩٠-ص١١٢

٣- ثروت بدوي ،النظم السياسية،دار النهضة العربية،القاهرة ،١٩٦٢ .

٤- جمال الدين ابو عامر ،الوحدة الوطنية مفاهيم واليات،٢٠١٢، ينظر الرابط www.adoulis.com/details.php?ran Type=1&id=2883

٥- جواد كاظم البكري ،الفدرالية في العراق جدلية المفهوم وصراع الارادات ، مجلة حمورابي ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، اذار ، ٢٠١٢،ص٨٨-ص١٠٥.

٦- حسان محمد شفيق ،الانظمة السياسية والدستورية المقارنة،العاتك لصناعة الكتب ،القاهرة ،٢٠٠٧.

٧- حسن الحاج احمد ، تغير الثقافة باستخدام سياسة الولايات المتحدة وتجربة العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٤، بيروت ، ٢٠٠٣،ص٥٠-ص٧٢.

٨- دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ، الدار العربية للعلوم ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٩- رياح مجيد الهيتي ،بعد التجربة الثقافة الوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية في التعددية ،٢٠٠٥.

١٠- رونالد واتس ، الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة واخرون ، منتدى الاتحادات الفدرالية - اوتاوا ، كندا ، ٢٠٠٦ .

١١- سعدي ابراهيم حسين ، الفدرالية نظام اتحادي والهوية الوطنية العراقية ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٤.

١٢- سعدي اسماعيل البرزنجي ، خصوصيات النظام الفدرالي في الدستور العراقي ، بحث مقدم الى مؤتمر سيراكوزا حول دستور العراق الجديد للفترة من ١٣-١٩ نوفمبر ٢٠٠٥.

١٣- سليمان محمد الطماوي ،الوحدة الوطنية،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ،١٩٧٤.

١٤- صادق الاسود ،السياسة في الدول النامية ،محاضرات مطبوعة ،١٩٧٠.

١٥- عامر حسن فياض ، العراق وشقائق ديمقراطية المنشودة ، دار اسامة للنشر ، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٩ .

١٦- عبد الجبار احمد عبدالله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، دار الشوؤن الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٠.

١٧- عبد الجبار احمد عبدالله ، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥

١٨- عبدالسلام ابراهيم البغدادي،الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا ،مركز دراسات الوحدة الوطنية ،بيروت ١٩٩٣.

١٩- عبير سهام مهدي ،مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، العراقية،٢٠١٢.

٢٠- عزو محمد عبد القادر ،محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الجديد ،ج١،حوار متمدن ،العدد (٢٦٠٩)١٤١٧ ٢٠٠٩.

٢١- غانم جواد ،ماذا بعد التغير في العراق،مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية ،ط١،بغداد ،٢٠٠٥.

٢٢- غسان سلامة، المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٧ .

٢٣- كريم يوسف كشاش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٢٤- ليث عبد الحسن الزبيدي،زيد عدنان محسن،الثقافة السياسية بين مؤشرات الاداء وعملية التقييم ، العراقية ، ٢٠١٤.

٢٥- مجموعة باحثين : احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا واقليميا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤..

٢٦- محمد صبري ابراهيم ،الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي (دراسة في المعوقات والحلول)رسالة ماجستير غير منشورةمقدمة الى كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٧.

٢٧- محمد نصر مهنا،النظرية السياسية والعالم الثالث،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندريه١٩٨٣..

٢٨- نعمة السعيد،النظم السياسية في الشرق الاوسط،شركة الطبع والنشر الاهليه،بغداد،الطبعة الاولى ١٩٦٨.

٢٩-ينظر المواد (١١١-١١٢)من دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

30. Daniel.Byman Kenneth M.pollack , democracyin Iraqi , Washington , uarterly 26 ,٢٠٠٣،

31. Pierrel . Van Dan Berghes the ethnic phenomenon Elesevier publisher , Holland , 1981